

الاستراتيجية الامريكية تجاه إيران في سياق تطور العلاقات بين البلدين (٢٠١٥ - ٢٠١٨)

أ.م.د. باسل محسن مهنا

الباحث رسل جايز شنين

كلية العلوم السياسية/ جامعة الكوفة

المقدمة:

مثل صعود الرئيس الامريكي دونالد ترامب الى سدة الحكم في الولايات المتحدة الامريكية، ظاهرة جديدة بالدراسة من خلال تنامي اليمين الشعبوي على حساب النخب السياسية التقليدية في الولايات المتحدة الامريكية، الامر الذي وضع استراتيجية ترامب لتفسير عميق لدى الاكاديميين والسياسيين لمعرفة توجهات الداخلية والخارجية للولايات المتحدة الامريكية. وفي خطابه حول استراتيجيته الجديدة، أكد ترامب ثلاثة تهديدات أساسية تواجه الولايات المتحدة الامريكية وهي طموحات الصين وروسيا، والدولتان المارقتان ايران وكوريا الشمالية، والجماعات الارهابية الجهادية التي تهدف الى العمل النشط ضد الولايات المتحدة الامريكية. فضلا عن ذلك لا تهدي فقط استراتيجية الولايات المتحدة لعام ٢٠١٧ بعقلية ترامب في كثير من اتجاهاتها، لكنها تستند ايضا الى استراتيجيات سابقة لها اهدافها وهي اخضاع العالم وتسخيرها لصالح الولايات المتحدة الامريكية. اما في المجال الاقليمي تؤكد استراتيجية ترامب الجديدة على ان الولايات المتحدة الامريكية تبحث عن شرق اوسط لا تهيمن عليه قوى معادية لها، منطقة شرق اوسط تسهم في سوق طاقة عالمي مستقر، والا تكون مكانا للإرهابيين الجهاديين، مع ان الكثير من الدراسات والمعلومات الاستخباراتية تؤكد ان الجماعات الارهابية بشكلها الحاضر هي صناعة امريكية تم تكوينها في افغانستان لمواجهة الغزو الروسي في حينه. فضلا عن موقف ادارة ترامب الحازم ضد اي محاولة لألحاق الضرر بإسرائيل على الساحة الدولية وفي مجلس الامن الدولي بصفته الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية.

ويمثل وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نقطه تحول في مسيرة العلاقات الأمريكية الإيرانية، ويمكن القول ان هذه العلاقات شهدت مراحل مختلفة من حيث التعاون والصراع، فقد كانت ايران من أبرز حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية لكن ان التغير السياسي في ايران نهاية سبعينيات القرن الماضي ووصول نظام ديني متشدد أسهم في توتر العلاقات بين الطرفين. وعلى الرغم من ان العلاقات الأمريكية الإيرانية تشهد تناقضا منذ عام ١٩٧٩ ولكن ظهور الطموح النووي الإيراني أسهم في زيادة توتر هذه العلاقة، فضلا عن ذلك ان قرار ترامب بالانسحاب من الاتفاق النووي الذي تم توقيعه في عهد سلفه باراك اوباما بين ايران والقوى الكبرى في المسرح الدولي لعام ٢٠١٥ ادى الى زيادة حجم التوتر في العلاقة بين الطرفين^١. لذا سيتناول البحث مطلبين وهما كالاتي:

المطلب الاول: البرنامج النووي الإيراني في المدرك الاستراتيجي للرئيس الأمريكي ترامب:

اشتمل الفرع الاول في هذا المطلب على دراسة ايران في الادراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، اما الفرع الثاني فتضمن طموحات ايران النووية. والتي سنورد على ذكرها كالاتي :

الفرع الاول: ايران في الادراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية

تمثل ايران جزء كبير في المدرك الاستراتيجي الأمريكي، نظرا لمجموعة مقومات القوة التي تمتلكها سواء كانت مقومات قوة مادية او معنوية، الى جانب مقومات قوة ثابتة او متغيرة، فضلا عن ذلك ان دراسة تطور العلاقات الأمريكية الإيرانية منذ منتصف العشرين لغاية اليوم تكشف طبيعة مكانة ايران في المدرك الاستراتيجي الأمريكي، لذا فأن العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد هذه الفترة شهدت تعاون كبير خاصة في مجال الطاقة لاسيما تصدير النفط الإيراني الى دول العالم الغربي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك تتضح اهمية ايران في ادراك الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تدخل وكالة المخابرات الأمريكية في أسقاط انقلاب مصدق عام ١٩٥٣ الذي حاول تأمين النفط الإيراني ومعارضة مصالح وتوجهات القوى الغربية في ايران^٢، وفي نفس السياق يمكن القول أنه حتى نهاية السبعينيات من القرن العشرين فالتعاون هو السمة السائدة بين الطرفين، والذي انعكس بدوره على السياسة الإيرانية في الشرق

الاطراف لاسيما العلاقات الايرانية مع اسرائيل، لكن ان نقطة التحول في هذه العلاقات تمثلت في حدث التغيير السياسي في ايران عام ١٩٧٩ فهذا التحول لم يؤثر على تاريخ العلاقات الامريكية الايرانية فحسب وانما في سياق علاقة ايران مع الدول الغربية في النظام العالمي، والسبب ان وجود نظام الشاه في ايران قبل عام ١٩٧٩ يعتبر من اقوى حلفاء الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل في المنطقة الشرق الاوسط، لكن عند وصول نظام ديني متشدد يعتمد على عقائد دينية ويهدف الى نشر مشروع توسعي بأبعاد دينية مذهبية أدى الى ظهور تناقض شديد بين الطرفين^٣. فضلا عن ذلك أن تزايد اهمية ايران بالنسبة للمدرك الاستراتيجي للولايات المتحدة يعد جزء من تعاضم المكانة الاستراتيجية التي تمتاز بها منطقة الشرق الاوسط، باعتبارها من ابرز مناطق المجال الحيوي الامريكي في العالم، والتي اعتبرتها الاستراتيجية الامريكية من المناطق التي تهدد الامن الامريكي، وذلك لوجود مجموعة من الاعتبارات ومنها الامن الاسرائيلي وتوافر مصادر الطاقة في المنطقة، ومن جانب آخر سعي الولايات المتحدة الامريكية لمنع انتشار الاسلحة النووية وذلك لتأثيرها على الامن الاقليمي بما ينعكس ذلك على الامن العالمي^٤. فهدف ايران هو اقامة مشروع توسعي في المنطقة العربية عبر توظيف مقوماتها الصلبة/الناعمة مما يؤثر على الامن الاقليمي الذي تعتبره الولايات المتحدة الامريكية أحد اهدافها، لذا أصبحت ايران جزء كبير في المدرك الاستراتيجي الامريكي في منطقة الشرق الاوسط^٥. ومن خلال ما تقدم فقد تميزت العلاقات الامريكية الايرانية بالتوتر من عام ١٩٧٩ ومرورا بحربي الخليج الاولى والثانية وصولا الى الوقت الحاضر، واقتربت تلك الفترة بقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وفرض عقوبات اقتصادية على ايران منذ وصول نظام الولي الفقيه الى السلطة في ايران، وعلى الرغم من وصول قيادات سياسية اصلاحية تحاول التقرب من الولايات المتحدة الامريكية لاسيما بعد وفاة الامام الخميني عام ١٩٨٩ متمثلة بالسيد هاشمي رفسنجاني والسيد محمد الخاتمي عام ١٩٩٧ في نفس الوقت الذي شهد وصول الرئيس الامريكي بيل كلنتون، لكن هذه الجهود لم تحقق امالها في احداث تقارب بين الطرفين^٦. واسهمت احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بزيادة عداة العالم الغربي للدول الاسلامية ولاسيما بعد ادراج الولايات المتحدة ايران ضمن

قائمة دول محور الشر التي أتهمت بدعم وتمويل الجماعات المتطرفة، وعلى الرغم من رفض النظام الإيراني لأحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ اذا وصفه مجلس الشورى الاسلامي بالعمل الاجرامي غير مقبول وقام ١٦٥ عضو بالتوقيع على وثيقة أعربوا فيها عن تعاطفهم للشعب الامريكي، وقد شهدت تلك الفترة تطور بسيط في العلاقات بين الطرفين تمثل في التعاون الايراني الامريكي في احتلال افغانستان عام ٢٠٠١، لكن التناقضات الكبيرة في المصالح القومية هي الحاكمة في سلوك العلاقة بين كل من الولايات المتحدة وايران^٧. ومن ثم كان المتغير الاكثر اهمية هو الاحتلال الامريكي للعراق ٢٠٠٣، الذي نجح في اسقاط النظام السياسي العراقي الذي يعد العدو الاول للنظام الديني في ايران، وقد وجدت ايران في ذلك الفرصة المناسبة للتخلص من المنافس الاقليمي الذي يعيق مشروعها التوسيعي في الشرق الاوسط^٨. وقد اتضح دور ايران في مساعدة الولايات المتحدة الامريكية على احتلال افغانستان والعراق من خلال تصريح نائب الرئيس الايراني الاسبق محمد علي ابطحي بقوله: ان ايران قدمت الكثير من المساعدة للولايات المتحدة الامريكية في حربها ضد افغانستان والعراق، ولولا الدور الايراني لما سقطت كابول وبغداد بهذه السهولة^٩. وتمكنت ايران بعد ذلك من فرض تأثيرها على العراق مستندة الى استراتيجية التوسع الاقليمي لـ"تبلور النفوذ الايراني اقليميا من خلال زيادة الدعم لمجموعة واسعة من جماعات دون مستوى الدولة ومنها: حزب الله وحركة حماس، ثم امتد النفوذ الايراني بشكل مؤثر في منع أسقاط نظام الاسد في سوريا وصولا الى دعم الحوثيين للسيطرة على اليمن^{١٠}. لذا اصبحت ايران قادرة ليس على تهديد امن الخليج فحسب وانما تهديد الامن الاقليمي في المنطقة العربية بصورة عامة، وهذا يعتبر تحدي كبير للولايات المتحدة الامريكية ومصالحها في منطقة الشرق الاوسط^{١١}.

ملحق (٤) مخطط (٢) قواعد الارتكاز الاقليمي لاستراتيجية الايرانية في منطقة الشرق الاوسط



الفرع الثاني: طموحات ايران النووية

أولاً: امتلاك القدرة النووية

اعطت معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ايران لعام ١٩٦٨ وفقاً للمادة الرابعة، حق تطوير واستعمال ونتاج الطاقة النووية لأغراض سلمية، وامتلاك الاجهزة والمعلومات التكنولوجية المتعلقة بها، وعبر الشاه بقوله عن هذا التوجه: نحن من الدول التي لا تمتلك اسلحة نووية وان تحالف الولايات المتحدة الامريكية مع ايران مسألة حيوية^{١٢}. كذلك عبر رئيس منظمة الطاقة الذرية لإيران " أكبر اعتماد " ١٩٧٤ عندما قال: (أجرى مركز بحوث طهران النووي تجارب حول البلوتونيوم المنتزع من الوقود المستهلك باستخدام مواد كيميائية، سوف تعمل مثل هذه التجارب بفتح باب الاتجاه نحو صناعة السلاح النووي)^{١٣}.

ثانياً: تطوير الطاقة النووية السلمية

بداية العمل بالبرنامج النووي الإيراني أعلن القادة الإيرانيون في أوائل التسعينات أنهم يسعون إلى تحقيق هدف الانجاز السلمي بالكامل، وان الاهتمام ينحصر بالتكنولوجيا النووية ولا يخرج عن ذلك، وعندما تقوم إيران بتطوير طاقتها النووية بإتقان دورة الوقود النووي، فهذا التوجه يجعل إيران في المستقبل تزود الدول الأخرى بالوقود النووي، وأكدوا على ذلك من خلال تصريحاتهم^٤، وما تزال تشير إلى ان الطاقة النووية الإيرانية تهدف إلى توفير الطاقة السلمية التي تحتاجها البلاد في مختلف المجالات، اقتصاد، كهرباء، صحة^٥.

ثالثاً: دعم الاقتصاد الوطني

يعد الاقتصاد الوطني الإيراني ذات بعد استراتيجي على درجة كبيرة من الأهمية^٦، بخصوص هذا الموضوع لا بد من الإشارة إلى امرين أساسيين هما: الاختلال الهيكلي من جانب، وطبيعة الاقتصاد من جانب آخر. يقر الجانب الأول بعدم تساوي قطاعات الاقتصاد في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبشكل الذي يختلف على ما هو عليه في الاقتصادات المتقدمة فقطاع الصناعة يسهم بنسبة ٤١,٥ % من الناتج المحلي الإجمالي، اما قطاع الزراعة يسهم نسبة لا تقل عن ١٣,٦ % اما قطاع الخدمات فيحظى بنسبة أكبر فهو يشكل ٦٠ % من الناتج المحلي الإجمالي، اما باقي النسب فهي ناتجة عن الصناعات المستخرجة بصورة أساسية من النفط، اما الجانب الثاني المتعلق بطبيعة الاقتصاد الإيراني فإنه يتميز بالتنوع حيث يضم النفط ومشتقاته، ومنسوجات وغيرها، فالسلعة الأولى والثانية هي التي تضم أكبر جزء من الصادرات حيث تشكل نسبة ٣٠ % من الناتج المحلي الإجمالي^٧. وان وجود النفط والغاز لن يستمر لأكثر من ٤٠ عام على احسن تقدير، وهنا تكمن المشكلة الحقيقية، لأنهما من انواع الطاقة غير المتجددة، وهذا يشير إلى ضرورة العمل على توفير موارد بديلة، و الطاقة الكهربائية من ضمنها، وأكدت الدراسات ان توفير الطاقة الكهربائية النووية بأكثر من خمسة وعشرون محطة ب كلفة ٣٢ مليار دولار، هذا العمل يقلل من زيادة الطلب على الطاقة، مع وفرة اليورانيوم في وسط إيران، لذا تعتبر الطاقة النووية اقل كلفة من غيرها^٨. ونتج عن هذه الجوانب العديد من المشاكل ومنها تراجع الاستثمارات وارتفاع

معدلات التضخم، التي أصبح الاقتصاد الإيراني يعاني منها حيث وصلت أكثر من ٤٠% في بعض القطاعات، وارتفاع الديون الخارجية حيث تجاوزت ٢٣مليار دولار، هذا فضلا عن كثرة نسبة البطالة الى ١٥,٤% بين الشباب^{١٩}.

رابعاً: النهضة العلمية

تقر القيادة السياسية الإيرانية ان العمل على اقامة برنامج نووي يعتبر كجزء من النهضة العلمية، حيث يعتبر الاثنان رؤية استراتيجية واضحة لمستقبل ايران، واكد ذلك المرشد الاعلى اية الله علي خامنئي بقوله : (ان قطار النهضة يسير بسرعة بفضل التقنية النووية بالرغم ان البعض لا يشعر بذلك)^{٢٠}. وبالفعل توضح القادة السياسية الإيرانية سواء كانت اصلاحية او محافظة مدى التطور العلمي والتقني التي وصلت اليه الدولة الإيرانية، وكيف نجح اية الله في تحقيق كثير من الانجازات التي اخفق فيها الشاه، لذا ترفض فكرة وقف عملية تخصيب اليورانيوم^{٢١}.

خامساً: المحافظة على النظام الاسلامي

يبدو هذا الدافع اكثر وضوحا بالنسبة لمتشددى الإيرانيين الذين يربطون الحياة بالدين وخاصة فيما يتعلق بالقدرة النووية، لذا يدرك القادة الاسلاميين الإيرانيين، ليس هناك عداء لإيران يهدد بقاءها ماديا وانما هناك تهديد يتعلق ببقائها كدولة اسلامية من جهة، لاسيما في ظل وجود يهود، بوذييين، هندوس، مسيحيين، من جهة اخرى، هذا الجانب يجعل ايران تقلق من وجود عدوان يهدد امنها في المنطقة، مع امتلاك السنة المسلمين السلاح النووي، لذا لا مانع من امتلاك ايران هذا السلاح . وفي نفس السياق صرح نائب الرئيس آية الله مهجراني لعام ١٩٩٣ في مؤتمر اسلامي: (بما ان اسرائيل تقوم بمواصلة امتلاكها السلاح النووي، فمن الضروري على المسلمين ان يتعاونوا فيما بينهم لإنتاج قنبلة نووية، بغض النظر عن جهود الامم المتحدة للحد من الانتشار النووي)^{٢٢}. وترى القيادة الاسلامية، ان الولايات المتحدة الأمريكية تتدخل باستمرار في الشؤون الداخلية لإيران للقضاء على النظام الاسلامي واستبداله بقيادات

مالية لها، لذا يعد الامتلاك النووي، من وجهة نظر المسؤولين الإيرانيين هدف لا بد من الوصول اليه لحماية نظام الحكم الاسلامي الشيعي^{٢٣}.

سادساً: مواجهة التهديدات النووية الخارجية

شعتبر ايران القدرة النووية ذات اهمية يمكن الاعتماد عليها في ظل ظروف بيئية لا تخلو من المخاطر والقوة بشكل عام، وخاصة انها محاطة بدول تمتلك اسلحة غير تقليدية، مثل روسيا من الشمال وباكستان من الشرق واسرائيل من الغرب وهي قابلة للتنفيذ في اي لحظة^{٢٤}، فقد نجحت الحكومة العراقية بقصف المنشآت النووية الإيرانية وتدميرها عندما اندلعت الحرب بين البلدين، لذا تنطلق ايران من استراتيجية مفادها ادراك التحديات التي تتعرض لها من قبل قوى اقليمية مجاورة، في اطار الاعتماد على الذات. لذا ترى ايران من الضرورة امتلاك مصادر عسكرية غير تقليدية لمواجهة اي عدو يهدد مصالحها وامنها في المنطقة^{٢٥}. وفي نفس السياق، يرى الباحثين في الدراسات العسكرية من الضرورة معرفة اسرار الصناعات النووية، وان كان ذلك لا يتعارض مع معاهدة الحد من اسلحة الدمار الشامل^{٢٦}.

سابعاً: تعزيز مكانة ايران الاقليمية

تبذل ايران منذ سنوات عديدة جهودا واضحة لامتلاكها السلاح النووي، اذ ان امتلاكها لهذه الاسلحة يحقق لها مكاسب عديدة ومتنوعة، تعمل على توفير مكانة مرموقة لها ميزة تفاوضية مع خصومها، وتمكنها من الوصول الى الاهداف التي تسعى لها بأقل جهد، وتصبح قوة يحسب حسابها. وقد ظهرت العديد من المؤشرات على التوجه الحقيقي نحو ممارسة دور اقليمي مؤثر في منطقة الشرق الاوسط، من ذلك مثلا العمل على نشر المذهب الشيعي، ودعم بعض التنظيمات السياسية الشيعية في المنطقة^{٢٧}. وقدمت ايران رؤية استراتيجية لأمن منطقة الخليج تقوم على استبعاد القوى الاجنبية، يعني ذلك ان تحقيق امنها ومواجهة مشكلاتها تقع على عاتق ابنائها فقط^{٢٨}. فهي تتبنى استراتيجية تعتمد على دورها الجديد في العهد الجمهوري لتحقيق اهدافها في كافة المجالات الاقتصادية، عسكرية، سياسية^{٢٩}.

المطلب الثاني: استراتيجية ادارة الرئيس ترامب للبرنامج النووي الإيراني:

تعد قضية البرنامج النووي الايراني واحدة من أكثر المتغيرات المؤثرة في سياق علاقات ايران مع الولايات المتحدة الامريكية والقوى الغربية منذ بداية القرن الواحد والعشرين، وهذا يعود الى الابعاد التي تحكم الرؤية الامريكية للبرنامج النووي الايراني وتتمثل في ان تداعيات تحول ايران الى قوة نووية عسكرية سوف تؤدي الى أحداث متغيرات فاعلة في طبيعة التوازنات الاقليمية والدولية. لذا اشتمل هذا المطلب على فرعين والتي سنورد على ذكرها كالاتي:

الفرع الاول: انسحاب ترامب من الاتفاق النووي الايراني

اختلفت ادارة اوباما للملف النووي الايراني عن ادارة سلفه بوش المتشددة تجاه أنظمة الحكم في الدول المعادية للولايات المتحدة الامريكية، حيث اضعفت مصداقية نظام خاتمي بعد أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١، وفشلت في ايجاد الثقة بين الطرفين^{٣٠}، فاستراتيجية اوباما تعتمد على التفاوض المباشر، من خلال اتباع عدة اجراءات منها: الترغيب والترهيب، وسياسة الصفقة الكبرى، وادراك كل قضية بصورة منفصلة^{٣١}. وفرضت الولايات المتحدة الامريكية المزيد من العقوبات الدولية على ايران، حيث صرح الرئيس السابق اوباما الى ضرورة استخدام القوة الامريكية في الشرق الاوسط، وأكد ان سياسة التهديد والوسطاء لم تكن بشكل الكافي فيما يخص الملف النووي الايراني ولا يستبعد استخدام القوة بقوله: يجب علينا ان لا نتراجع في مواجهة ايران مباشرة، اذ ينبغي على دبلوماسية الولايات لمتحدة الامريكية ان تزيد الثمن على ايران مقابل استمرارها في برنامجها النووي، ويجب علينا ان نوضح للشعب الايراني خاصة ان العقوبات التي فرضتها الامم المتحدة على ايران لم تكن مفروضة نحو الاقتصاد فحسب وانما استهدفت الصناعات النووية وصناعات القذائف^{٣٢}. ورأى بعض الاستراتيجيين ان استراتيجية اوباما المتشددة لم تحل المشكلات الاساسية في العلاقات الامريكية الايرانية، وان حدوث صراع مع ايران سيؤدي الى اضرار مدنية واقتصادية تؤثر على مصالح الولايات المتحدة، لذا فتبنت الولايات المتحدة سياسة المفاوضات وستكون لمصلحة الجميع^{٣٣}. ولكن عرف هذا الاتفاق في عهد ترامب، انقساموا واضحا فهناك اتجاه يرى ضرورة

التزام الرئيس الأمريكي بتعهداته الانتخابية المتمثلة في إلغاء هذا الاتفاق، اما الاتجاه الاخر يدعو الى ضرورة الابقاء لتجنب الصدام مع الدول الموقعة عليه، ومن وجهة نظر ترامب يعتبر هذا الاتفاق الأسوأ في تاريخ امريكا، لأنه يمنح الدكتاتورية الايرانية من ناحية، والحصول على القنبلة النووية بشكل قانوني من جهة اخرى^{٣٤}، وفي هذا السياق من الاهمية يمكن معرفة الابعاد المؤثرة في هذا التوجه والمتمثلة في المتغير الاسرائيلي الذي ادى دور كبير في فوز ترامب وذلك بسبب معارضة اسرائيل لسياسات الرئيس السابق "باراك اوباما" وخاصة بالقضايا المتعلقة بتوقيع الاتفاق النووي، والتي طالبت بدورها ترامب الانسحاب منه والتصدي للتهديدات التي تمارسها ايران في منطقة الشرق الاوسط، وخاصة بعد اتساع نفوذها ودخولها الفاعل في ازمات وصراعات المنطقة، كالدور الايراني في دعم نظام الاسد في سوريا ودعم التمرد الحوثي في اليمن، فضلا عن بسط نفوذها السياسي والعسكري في كل من العراق ولبنان، حتى اصبحت ايران قوة اقليمية قادرة في التأثير على استقرار المنطقة، وايضا تطور علاقاتها مع القوى الكبرى في النظام الدولي خاصة روسيا والصين. اما البعد الاخر الاقل تأثيرا في قرار ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي مع ايران المتمثل بدور البعد الخليجي الذي تبلور في تحالف ولي العهد السعودي محمد بن سلمان وولي عهد الاماراتي محمد بن زايد مع الرئيس ترامب، ذلك التحالف القائم على (مواجهة الخطر الايراني في المنطقة) من خلال توقيع صفقات التسليح بين السعودية والامارات من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة اخرى التي عقدت في قمة الرياض برئاسة الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز في ٢٠ ايار لعام ٢٠١٧ في قصر اليمامة بين الرئيس ترامب وعدد من زعماء الدول العربية، وقد اتضحت طبيعة توجهات الرئيس ترامب تجاه ايران وخاصة عند توقيع السعودية والامارات على صفقات التسليح التي بلغت حوالي ٣٥٠ مليار دولار والتي انعكست بالإيجاب على المصالح الأمريكية ومصالح حلفائها في المنطقة، واعلن الرئيس ترامب في ٨ ايار ٢٠١٨ انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي واعادة فرض عقوبات جديدة على ايران اشتملت على عقوبات اقتصادية الى جانب عقوبات من شأنها ردع النشاطات الايرانية في انتاج الصواريخ الباليستية^{٣٥}، وقد اثار قرار ترامب ردود

أفعال دولية، إذا استتكرت القوى الأوروبية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) قرار ترامب وأكدت التزامها بالاتفاق النووي مع إيران، واعتبرت كل من روسيا والصين أن قرار ترامب يعبر عن رؤية أحادية في إدارة النظام الدولي ومعالجة مشكلاته معتبرين ذلك تجاهلاً للقانون الدولي والجهود الدولية التي بذلت في إطار الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعلى الجانب الآخر شهد قرار ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي ترحيباً وتأييداً كبيراً من القوى الإقليمية الحليفة للولايات في الشرق الأوسط، وخاصة إسرائيل والسعودية والامارات والبحرين^{٣٦}، ونتج عن ذلك توتر العلاقات الأمريكية-الإيرانية بشكل كبير وتصاعدت حدة التهديدات الأمريكية تجاه إيران، مقابل إصرار إيران على قدرتها في مواجهة القوة الأمريكية مستندة في ذلك إلى قوتها العسكرية التقليدية وانتشارها الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط^{٣٧}.

في مقابل ذلك تبدو الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة للإلغاء العقوبات، إذا وافقت إيران على شروطها، ومنها:^{٣٨}

- ١) السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالمراقبة المستمرة لكافة المحطات النووية العسكرية وغير العسكرية.
- ٢) تجميد تخصيب اليورانيوم، وإلغاء مفاعل الماء الثقيل، ووضع حد لانتشار الصواريخ الباليستية وأطلاق الصواريخ التي تحمل رؤوساً نووية.
- ٣) إطلاق سراح المواطنين الأمريكيين والمكتسبين لجنسيات من دول حليفة لأمريكا المحتجزين في إيران.
- ٤) التوقف عن دعم المجموعات الإرهابية في منطقة الشرق الأوسط، مثل حركة الجهاد الفلسطينية وحزب الله اللبناني. وفي هذا السياق يرى ترامب أن ضعف دور الرئيس الأمريكي أوباما في التعامل مع خطر التمدد الإيراني ساهم في إطلاق نفوذ إيران في الشرق الأوسط، وهذا يؤثر على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.
- ٥) وضع حد لدعم فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني والمجموعات الإرهابية التابعة له.
- ٦) إيقاف دعم مليشيات الحوثيين في اليمن، ونزع سلاح الميليشيات الشيعية في العراق.

٧) انسحاب مليشيات الحرس الثوري الإيراني من سوريا وكل القوات التي تخضع لأمر إيران في البلد.
٨) يجب على إيران ان توقف سلوكها الذ يهدد الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الاوسط.

الفرع الثاني: مراحل العقوبات الدولية ضد ايران

هناك مراحل خطيرة انعكست على التحرك الإيراني، مما يجعلها على درجة كبيرة من الاهمية، وبالتالي يصبح التعرف عليها امرا ضرورياً، لذا سيتم تناولها كآتي:^{٣٩}
ولاً: المرحلة الاولى: ١٩٧٩-٢٠٠٥

ادت حادثة احتجاز الرهائن الامريكيين في السفارة الامريكية في طهران بعد الثورة الاسلامية، الى حدوث توتر في العلاقات الامريكية الايرانية، خاصة بعد فشل اطلاق سراحهم بالطرق السلمية والعسكرية، حيث قام مجموعة من الطلاب في جامعة طهران بالتظاهر امام السفارة الامريكية والهتاف بشعارات الموت لأمريكا والشاه، وقامت ايران باحتجاز ٦٧ طالبا امريكي داخل السفارة كرهائن، وبدأت الازمة بين البلدين، وبعدها فرضت الولايات المتحدة عقوبات احادية الجانب على ايران عام ١٩٧٩ بموجب مجموعة من القوانين والتشريعات والوامر التنفيذية، وكان من بين هذه الوامر الامر التنفيذي الذي اصدره الرئيس الامريكي السابق "جيمي كارتر" والذي يحمل الرقم ١٢١٧٠، حيث جمد بموجبه كل الودائع الحكومية وودائع الشركات والافراد الذين يحملون الجنسية الايرانية، بهدف ضرب المصالح التجارية والصناعية الايرانية العليا، ومنع عملية وصول الاستثمارات الى ايران، وجعل الشروط الخاصة بأعاده جدولة ديونها المستحقة غاية في الصعوبة، مما يزيد من أزمة ديونها الخارجية مما يسبب ضغط بقوة على صانع القرار الاقتصادي، فضلا عن وقف القروض التي تمنحها الدول الصناعية للشركات الايرانية في حال كانت الصادرات متجهة اليها^{٤٠}.

ثانياً: المرحلة الثانية : ٢٠٠٦-٢٠١٥

أدى تنامي دور ايران اقليميا وتهديد المصالح الاوروبية الى تخوف الدول الغربية واعتبار ايران دولة تشكل خطرا وتهديد للسلم والامن الدوليين لأهدافها النووية^{٤١}، لذا أصدر مجلس الامن اربعة مجموعات من العقوبات ضد ايران، وهي: المجموعة الاولى تناولت المواد النووية وتجميد أصول الافراد والشركات الايرانية والتي صدرت سنة ٢٠٠٦، والثانية عام ٢٠٠٧ فرضت نتيجة لعدم امتثال ايران للقرار السابق وعدم وقف تخصيب اليورانيوم، والثالثة صدرت عام ٢٠٠٨، والتي سمحت بعمليات تفتيش للشاحنات البحرية والجوية في حال الاشتباه باحتوائها على مواد محضرة، والرابعة عام ٢٠١٠، تضمن منع ايران من الاستثمار في الخارج بأي نشاطات لها علاقة بالبرنامج النووي الايراني^{٤٢}.

ثالثاً: المرحلة الثالثة ٢٠١٥ - ٢٠١٩

تميزت استراتيجية اوباما باعتمادها على عاملين اساسين للتخفيف من شدة العداء مع الدول التي يصفها بالدول المعادية له، هما سياسة الاحتواء كما في حالة ايران وروسيا، والتركيز على البيت الداخلي وتقليل من التفاعل الامريكي في السياسة الدولية^{٤٣}، وأستخدم اوباما سياسة دبلوماسية بعيدة كل البعد عن استخدام الحرب والقتال والقوة العسكرية، اذ سعى للوصول الى حل والاتفاق سلمياً، الا انه في بعض الحالات اتجه الى فرض العقوبات الاقتصادية كنوع من الردع. اما ترامب اكد بعد توليه الحكم على عدم ثقته بنوايا ايران النووية، ويرى ان استمرار ايران في دعمها للحركات الارهابية وانتهاك حقوق الانسان، يعني ان الاتفاق غير ضروري، انه "كارثة". وصرح ترامب بقوله "أتطلع الى التراجع عن هذه الصفقة الكارثية مع أكبر دولة راعية للإرهاب في العالم"^{٤٤}.

الخاتمة:

ان إيران لا زالت تنظر الى بعض دول الجوار كمتغير جيوبوليتيكي رئيس في المعادلة الجارية مع الولايات المتحدة الامريكية. وفي الواقع، نستطيع ان نشير الى ان ما يحكم بين العلاقات الامريكية الايرانية في المدة التي سبقت الثورة الاسلامية وحتى بعدها وصولا الى وقتنا الحاضر هو متغير المصلحة القومية العليا وكيفية المحافظة على أمنها القومي، وهذا بالتأكيد حق مشروع لها للدفاع عن نفسها، والذي يساعد

على اصدار استراتيجية تعمل على تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي وفقا لما تقضيه المصلحة، وفي الجهة المقابلة يبدو امر ان مستقبل الاستراتيجية الامريكية تجاه ايران والسيناريوهات المحتملة لها في ظل ادارة دونالد ترامب قد يطول ويصعب تفسيرها وتحليل مختلف المتغيرات التي تحكم الظاهرة، الا ان الدراسة حاولت التطرق لأهم القضايا الرئيسية التي تثير الاستراتيجية الامريكية لكن يبقى الحديث عن مستقبل توجهات بحجم الولايات المتحدة الامريكية يحتاج للبحث المستمر والاحاطة بمختلف المتغيرات خاصة وان الرئيس الامريكي ترامب يقوم بتصريحات مخالفة للسياسات التي ينتهجها مع بعض القضايا والدول، فضلا عن ذلك ان الاستراتيجية الامريكية تجاه ايران سوف تعرف تراجع كبير في منطقة الشرق الاوسط في عهد ترامب يمكن نفيها ولو جزئيا، فالمشاهد التاريخية تثبت ان دول الشرق الاوسط لم تسعى بخسارة علاقاتها الثنائية مع الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها الشريك الاستراتيجي الاول في المجال العسكري والاقتصادي وخصوصا دول الخليج العربي، فضلا عن لا تزال الولايات المتحدة الامريكية متمسكة بمركز نفوذها في الشرق الاوسط وذلك يرجع لأسباب وهي : النفط، أمن اسرائيل، واحتواء اي نفوذ أو توسع في المنطقة وفي مقدمتها "روسيا" .

الهوامش:

- ١ مثى علي المهدي، العلاقات الايرانية الامريكية بعد توقيع الاتفاق النووي، مجلة النهرين، العدد ٦، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد - العراق، ٢٠١٨، ص ١٢٦.
- ٢ أيمن يوسف، ايران في الحسابات الاستراتيجية الامريكية: من الاحتواء المزدوج الى الشرق الاوسط، مجلة اتحاد العربية للاداب، ٢٠٠٨، ص ١٨١.
- ٣ مجلة دراسات شرق أوسطية، خيارات التحول في العلاقات الامريكية الايرانية وتداعياتها، العدد ٦٥، بلا مكان، ٢٠١٣، ص ٧-١٢.
- ٤ جمال خالد الفاضي، السياسة الخارجية الامريكية في ظل ادارة ترامب، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد (٧)، المجلد (٢)، المركز الديمقراطي العربي، برلين - ألمانيا، ٢٠١٨، ص ٣١.

- ٥ عبادة محمد تامر، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الازمات الدولية (إيران - العراق - سوريا - لبنان نموذجاً)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة - قطر، ٢٠١٥، ص ٢٠٨.
- ٦ أيمن يوسف، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٥.
- ٧ بهاء عدنان السعبري، الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١ ايلول عام ٢٠٠١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات، بغداد - العراق، ص ١٢٠.
- ٨ ضاري سرحان الحمداني، سياسة إيران تجاه دول الجوار، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، ٢٠١٢، ص ٦٣.
- ٩ بيزن ايزيدي، مدخل الى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، ت: سعيد الصباغ، الدار الثقافية للنشر، القاهرة - مصر، ٢٠٠٠، ص ٥٤.
- ١٠ المصدر نفسه، ص ٥٧.
- ١١ ممدوح بريك محمد الجازي، النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة ٢٠٠٣ - ٢٠١١، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ٢٠١٤، ص ١٠٣.
- ١٢ ريتشارد رسل، البرنامج النووي الإيراني، الانعكاسات الأمنية على دولة الامارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي - الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٨، ص ٦.
- ١٣ زهرة محمد عطا، البرنامج النووي الإيراني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت - لبنان، ٢٠١٥، ص ٣٢.
- ١٤ المصدر نفسه، ص ٣٨.
- ١٥ كنير جينيفر وتيرل اندرو، الثقافة الاستراتيجية الإيرانية والردع النووي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي - الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٩، ص ١٢.
- ١٦ عبد الحافظ الصاوي، المرتكزات الاقتصادية للمشروع الإيراني في المنطقتين العربية والإسلامية، دار عمان للنشر، عمان - الأردن، ٢٠١٣، ص ١٨.
- ١٧ زهره محمد عطا، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.
- ١٨ علي فائز وسجادبور كريم، رحلة إيران النووية الطويلة، التكاليف والمخاطر، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي - الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٤، ص ٦١.
- ١٩ المصدر نفسه، ص ٦٧.

- ٢٠ شاهرام تشوبين، طموحات ايران النووية، ت: بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت - لبنان، ٢٠٠٧، ص٨٣.
- ٢١ المصدر نفسه، ص٨٥.
- ٢٢ حمد جاسم محمد الخزرجي، مستقبل النظام السياسي الايراني في جمهورية ايران الاسلامية، مكتبة زين الحقوقية والادبية، بيروت - لبنان، ٢٠١٣، ص١٣٢.
- ٢٣ حسام ابراهيم، التوجهات المحتملة للسياسة الخارجية لأداره ترامب تجاه الشرق الاوسط، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، بلا مكان، ٢٠١٦، ص٥٦.
- ٢٤ رائد حسين عبد الهادي، البرنامج النووي الايراني وانعكاساته على الامن القومي الاسرائيلي ١٩٨٠-٢٠١٠، رسالة ماجستير (غير منشوره)، جامعة الازهر/ كلية الاداب والعلوم الانسانية/ قسم العلوم السياسية، غزة - فلسطين، ٢٠١٥، ص٤٨.
- ٢٥ احمد جمال مختار، استراتيجية ايران الاقليمية: الاشكالية والصفقة، مجلة شؤون عربية، العدد ١٢٦، القاهرة - مصر، ٢٠٠٦، ص٢٩.
- ٢٦ المصدر نفسه، ص٣١.
- ٢٧ رياض الراوي، البرنامج النووي وأثره على الشرق الاوسط، دار الاوائل للنشر والتوزيع، ط: ٢، دمشق - سوريا، ٢٠٠٨، ص٦٣-٦٥.
- ٢٨ عبد الله فالح المطيري، أمن الخليج العربي والتحدي الايراني، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الاوسط/ كلية الاداب والعلوم/ قسم العلوم السياسية، عمان - الأردن، ٢٠١١، ص٢٧.
- ٢٩ أحمد جمال مختار، مصدر سبق ذكره، ص٣٧.
- ٣٠ هادي الشيب واخرون، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٨.
- ٣١ ناصر ونوس، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه الشرق الاوسط في حقبة اوباما هل هي نقطة تحول، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٧٣، ٢٠١٠، ص٢٠٢.
- ٣٢ المصدر نفسه، ص٢٠٧.
- ٣٣ محمد مطاوع، أولويات متجددة: توجهات ادارة اوباما الثانية أزاء الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٣، القاهرة - مصر، ص٤٧.

- ٣٤ المصدر نفسه، ص ٤٩.
- ٣٥ علي فارس حميد واخرون، قمة الرياض ومحنة المواجهة، مجلة ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العدد (١٥)، بغداد-العراق، ٢٠١٧، ص ٢٢.
- ٣٦ المصدر نفسه، ص ٢٤.
- ٣٧ منصور ابو كريم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.
- ٣٨ عمرو دراج، سياسات ترامب ضد الاخوان ام ضد الاسلام، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، استنبول-تركيا، ٢٠١٧، ص ٤.
- ٣٩ فهد الخراز، "الابعاد الاستراتيجية للعقوبات الدولية المفروضة على ايران وتداعياتها المحتملة" مجلة اداب البصرة، العدد (٦٦)، ٢٠١٣، العراق-بغداد، ص ٢٤٤.
- ٤٠ المصدر السابق، ص ٢٦١.
- ٤١ محمد خير الجروان، اثر العقوبات الدولية على السياسة الخارجية الايرانية تجاه الشرق الاوسط من عام (٢٠٠١-٢٠١١)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة اليرموك/كلية الآداب/قسم العلوم السياسية، عمان-الاردن، ٢٠١٣، ص ٥٨.
- ٤٢ فهد الخراز، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٨.
- ٤٣ رودولوفبيتر، العقوبات في السياسة الدولية، نظرة على الدراسات والابحاث، ت: عدنان عباس علي، دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي-الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٦، ص ١٠.
- ٤٤ المصدر نفسه، ص ٣٧.

المراجع:

ولاً: الكتب العربية والمترجمة:

- (١) حمد جاسم محمد الخزرجي، مستقبل النظام الايراني في جمهورية ايران الاسلامية، مكتبة زين الحقوقية، بيروت - لبنان، ٢٠١٣.
- (٢) رودولوفبيتر، العقوبات في السياسة الدولية، نظرة على الدراسات والابحاث، ت: عدنان عباس علي، دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي - الامارات العربية المتحدة.
- (٣) رياض الراوي، البرنامج النووي وأثره على الشرق الاوسط، دار الاوائل للنشر والتوزيع، ط: ٢، دمشق - سوريا، ٢٠٠٨.

- ٤) ريتشارد رسل، البرنامج النووي الإيراني، الانعكاسات الأمنية على دولة الامارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي - الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٨.
- ٥) زهرة محمد عطا، البرنامج النووي الإيراني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت - لبنان، ٢٠١٥.
- ٦) شاهرام تشوبين، طموحات ايران النووية، ت: بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت - لبنان، ٢٠٠٧.
- ٧) الصاوي عبد الحافظ، المرتكزات الاقتصادية للمشروع الإيراني في المنطقتين العربية والاسلامية، دار عمان للنشر، عمان - الاردن، ٢٠١٣.
- ٨) ضاري سرحان الحمداني، سياسة ايران تجاه دول الجوار، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، ٢٠١٢.
- ٩) عبادة محمد التامر، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الازمات الدولية (ايران، العراق، سوريا، لبنان، نموذجاً)، المركز العربي لأبحاث والدراسة السياسات، الدوحة - قطر، ٢٠١٦.
- ١٠) عمرو دراج، سياسات ترامب ضد الاخوان ام ضد الاسلام، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، استنبول-تركيا، ٢٠١٧.
- ١١) كنير جينيفر وتيرل اندرو، الثقافة الاستراتيجية الإيرانية والردع النووي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي - الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٩.
- ١٢) ممدوح بريك محمد الجازي، النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة ٢٠٠٣ - ٢٠١١، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان - الاردن، ٢٠١٤.
- ثانياً: البحوث والمجلات:
- ١) جمال خالد الفاضي، السياسة الخارجية الأمريكية في ظل ادارة ترامب، العدد (٧)، المجلد (٢)، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، برلين - ألمانيا، ٢٠١٨.
- ٢) عبد الجواد عمر، العلاقات الاسرائيلية الأمريكية في شرق اوسط متغير ما بين تقارب وتباعد، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات، رام الله - فلسطين، ٢٠١٧.
- ٣) مثنى علي المهداوي، العلاقات الإيرانية الأمريكية بعد توقيع الاتفاق النووي، مجلة النهرين، العدد ٦، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد - العراق، ٢٠١٨.
- ٤) مجلة دراسات شرق أوسطية، خيارات التحول في العلاقات الأمريكية الإيرانية وتداعياتها، ٦٥، ٢٠١٣.